

ظهور مزاد العملة في التدفقات المالية غير المنشروحة في العراق

م.د. عقيل عبد محمد عباس *

المستخلص :

يشير مصطلح التدفقات المالية غير المشروعة الى تدفقات رأسمالية يتم تحصيلها او تحويلها او استخدامها بطريقة غير قانونية. ويتعرض البلد بسبب هذه التدفقات الى خسارة موارد في ثلاثة جوانب الاول خسارة هذه التدفقات التي من الممكن ان تصبح مصدرا لتمويل الاستثمار المحلي وتقليل الحاجة الى النقد الاجنبي. والثاني خسارة عوائد التدفقات واخيرا خسارة الحكومات للايرادات الضريبية المترتبة على هذه التدفقات وعواندها.

يحاول البحث تقدير حجم التدفقات المالية غير المشروعة في العراق والتي تمر من خلال مزاد العملة ومن ثم تحديد حجم واهمية الخسائر التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي بسبب هذه التدفقات. الكلمات المفتاحية: التدفقات المالية غير المشروعة، البنك المركزي العراقي، مزاد العملة ، الحوالات، تزييف الفواتير، الفواتير الوهمية، ملاذات ضريبية، خسائر الايرادات الضريبية.

Abstract :

The term illicit financial flows refers to capital outflows that are collected, transferred or illegally used. The country faces three losses of its resources because of these flows . The First is the loss of the flows, which could become a source to finance local investment and reducing the need for foreign exchange .The second is the losing of the returns of these flows .Finally is the governments loss of Tax revenues of the flows and it returns.

The research sheds light on estimating the illicit financial flows in Iraq, which pass through currency auction, then determining the volume and significance of the losses that Iraqi economy faces because of these flows.

Key words: *illicit financial flows, central Bank of Iraq, currency auction, remittance, falsification of invoices, fictitious invoices, tax revenue losses.*

المقدمة :

ظهر مصطلح التدفقات المالية غير المشروعة في تسعينيات القرن الماضي وهو يشير بشكل عام الى تدفقات رأس المال عبر الحدود الدولية التي ترتبط بأنشطة غير قانونية سواء في مصدرها او طريقة نقلها وحتى استخدامها. أذ تتدفق سنويا مبالغ ضخمة من البلدان النامية وبشكل غير قانوني، الامر الذي يفقدها فرصة استخدامها في تمويل مجالات عديدة وحيوية مثل الخدمات العامة التي تشتد الحاجة لها مثل الامن والعدالة والصحة والتعليم.

ويقوم البنك المركزي العراقي ببيع النقد الاجنبي في مزاد العملة من اجل استقرار سعر صرف الدينار العراقي لكي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والسيطرة على معدلات التضخم في العراق الذي هو

* جامعة البصرة / قسم العلوم المالية والمصرفية .

تأريخ استلام البحث 2017/1/26

تأريخ قبول النشر 2017/5/17

الهدف الاساس لسياسته النقدية. ولكن في ذات الوقت قد تستخدم نافذة مزاد العملة لتهديب الاموال خارج العراق رغم حاجته الماسة لها كونه يمر بأزمة مالية خانقة.

اهداف البحث

يسعى البحث للتوصل الى الاهداف الاتية:-

1. تناول التدفقات المالية غير المشروعة من حيث المفهوم والمحددات والاثار الاقتصادية وعلاقتها بالموارد الطبيعية فضلا "عن حجمها عالميا".
2. تقدير حجم التدفقات المالية غير المشروعة في العراق والتي تمر عبر نافذة مزاد العملة الذي يقيمه البنك المركزي العراقي.
3. تحديد حجم الخسائر التي يتحملها الاقتصاد والحكومة العراقية جراء التدفقات المالية غير المشروعة.
4. الوقوف على حجم واهمية مشكلة التدفقات غير المشروعة في الاقتصاد العراقي.

اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من النقاط الاتية:-

1. تجري عمليات تهريب للأموال خارج العراق (التدفقات المالية غير المشروعة) بمليارات الدولارات وهي متأتية من النشاط الاجرامي والفساد في الوقت الذي يعاني العراق من ازمة مالية حادة ولجوءه للاقتراض الخارجي.
2. بيع مليارات الدولارات في مزاد العملة قد تؤثر على حجم احتياطات النقد الاجنبي لدى البنك المركزي العراقي وتضعف قدرته على السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي وبالتالي على التضخم في العراق.

مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول حجم التدفقات المالية غير المشروعة التي تمر عبر مزاد العملة وما تسببه هذه التدفقات من خسائر للاقتصاد العراقي فيما لو استثمرت في العراق ولم تخرج منه كونها تمثل مصدرا "مهما" لتمويل الاستثمار وتحقيق معدلات نمو اقتصادي اعلى من جهة وما تسببه من خسارة الحكومة العراقية الايرادات ضريبية من الدخل المتوقع تحقيقه من هذه التدفقات وعواندها المحتملة من جهة اخرى.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها(تشكل مبيعات البنك المركزي العراقي للنقد الاجنبي في مزاد العملة غطاء" اساسيا" للتدفقات المالية غير المشروعة في العراق).

منهجية البحث

أعتمد الباحث على المنهج الوصفي والكمي من خلال استقراء وتحليل الدراسات التي تناولت التدفقات المالية غير المشروعة والتحليل الرياضي بالاستناد الى البيانات التي تم الحصول عليها من منشورات البنك المركزي العراقي وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي اتجاهات التجارة الخارجية.

هيكلية البحث

سعيا" لتحقيق هدف البحث واختبار فرضيته قسم الى خمسة مباحث اساسية تناول الاول الاطار النظري للتدفقات المالية غير المشروعة وسلط الضوء في المبحث الثاني على مزاد العملة وتم تقدير التدفقات المالية غير المشروعة عبر مزاد العملة في المبحث الثالث ، وخصص المبحثين الاخرين لدراسة مقدار وحجم الخسائر التي يتحملها الاقتصاد العراقي على التوالي.

1. الاطار النظري

1-1 مفهوم التدفقات المالية غير المشروعة

ظهر مصطلح التدفقات المالية غير المشروعة في تسعينيات القرن الماضي لوصف عدد من الانشطة المالية عبر الحدود الدولية ويشير بصفة عامة الى حركة رؤوس الاموال المرتبطة بأنشطة غير قانونية عبر الحدود الدولية . وتطور هذا المفهوم من عدم شرعية او قانونية العمليات او الانشطة التي تتأتى منها الاموال الى عمليات اخفائها وعدم تسجيلها في السجلات الحكومية ، ومن ثم يمكن تعريف التدفقات المالية غير المشروعة على انها تدفقات لرؤوس الاموال غير المسجلة تتأتى من (1,2014: UNECA) :-

1. الرشاوى والسراقات وكافة الاشكال الاخرى من فساد المسؤولين والموظفين الحكوميين.
2. ارباح الانشطة الاجرامية مثل الاتجار بالبشر والسلب والتزييف وتجارة المخدرات وتمويل الارهاب.
3. عوائد التهريب الضريبي والمعاملات التجارية التي ترتبط بغسيل الاموال.

وتشير منظمة التنمية والتعاون الدولية في تحديد مفهوم التدفقات المالية غير المشروعة الى مجموعة من الاساليب والممارسات التي تهدف الى نقل الاموال والاصول للخروج من البلاد بطرق مخالفة للقوانين الوطنية او الدولية مثل ارباح الأنشطة غير القانونية او اذا كانت الاموال متأتية من أنشطة او مصادر مشروعة، الا ان اخفائها ونقلها الى الخارج وبشكل ينتهك الانظمة والقوانين المحلية مثل الانظمة الضريبية من شأنه ان يجعل هذه التدفقات غير مشروعة ،لا بل حتى اذا استخدمت في نشاطات غير مشروعة (مثل تمويل الارهاب) تعد هذه التدفقات تدفقات غير مشروعة (OECD:2014,2). وبالتالي فان مصطلح التدفقات المالية غير المشروعة يعني اموال غير مسجلة يتم الحصول عليها او نقلها او استخدامها بطرق غير قانونية عبر الحدود الدولية . ويندرج هذا ضمن ثلاث مجالات رئيسية (Word bank:2016,1):-

1. الافعال هي نفسها غير قانونية (مثل الفساد والتهرب من دفع الضرائب).
 2. الاموال هي نتاج الاعمال غير المشروعة (مثل تجارة المخدرات وتهريب الاثار والاتجار بالبشر...الخ).
 3. استخدام الاموال لأغراض غير قانونية (مثل تمويل الجريمة المنظمة والارهاب).
- وترى مجموعة البنك الدولي ان مصطلح التدفقات المالية غير المشروعة يغطي فقط تدفق الاموال والاصول غير المشروعة عبر الحدود والأنشطة الأساسية التي تولد تلك التدفقات . وبالتالي فان أنشطة مثل التهرب من دفع الضرائب عبر التخطيط الضريبي القانوني لا يندرج ضمن التدفقات المالية غير المشروعة (word bank a:2016,5). بيد ان منظمة الامم المتحدة توسع من مفهوم التدفقات المالية غير المشروعة لتشمل الاموال التي يجري بشأنها استخدام الثغرات القانونية والالتفاف على روح القانون او الترتيبات القانونية المصطنعة ،مثل عمليات تجنب دفع الضرائب وتحويل وجهة الاريح وتسعير التحويل التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات(الامم المتحدة: 2016، 4-5). والتي تقدر بثلاثي(نصفها من تسعير التحويل) اجمالي التدفقات المالية غير المشروعة على الصعيد العالمي(الاونكتاد:2014، 175).

2-1 حجم التدفقات المالية غير المشروعة عالمياً

يصعب تقدير حجم التدفقات المالية غير المشروعة ، وحجم الاصول التي يحتفظ بها الاجانب في الملاذات الضريبية وذلك بسبب طبيعة هذه الأنشطة التي تتميز بالسرية وعدم الافصاح . ومع ذلك تقدم بعض الدراسات والتقارير الحديثة جيدة التوثيق اشارات الى كبر حجم هذه التدفقات عالمياً وعلى صعيد البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

أذ تشير تقديرات الثروة المالية الخاصة غير المسجلة والمستثمرة في الخارج في نهاية 2010 ما بين 21 ترليون دولار و32 ترليون دولار لتصل في عام 2015 ما بين 24 ترليون دولار و36 ترليون دولار تشكل ما بين 10% الى 15% من حجم الثروة المالية العالمية وهذه التقديرات لا تمثل الا الحد الأدنى لانها تشمل الاصول المالية فقط ولا تشمل الاصول الحقيقية مثل العقارات والقطع الفنية والمجوهرات والذهب .يشكل عام فقد نمت اصول الثروة المالية غير المسجلة المستثمرة او المحتفظ بها في الخارج بالمتوسط بمعدل سنوي قدره 16% ما بين عامي 2004 و 2014 (الامم المتحدة:2016،6) وهو معدل مرتفع يفوق معدلات نمو الاقتصادات الوطنية عالمياً".

ويحتفظ المقيمون في البلدان النامية بثلاث الثروة المالية العالمية غير المسجلة والمحتفظ بها في الخارج ويملك ثلث حصة البلدان النامية مقيمون في البلدان النفطية (الاونكتاد:2014،177). وهذا يعني ان البلدان النامية تملك اصول ثروة مالية غير مسجلة ومهربة للخارج تتراوح بين 8 و 12 ترليون دولار في عام 2015.

كما تقدر منظمة النزاهة المالية العالمية فقدان البلدان النامية أكثر من 7.8 ترليون دولار في عشرة سنوات ما بين عامي 2004 و2013 وفقدانها أكثر من ترليون دولار سنوياً "اعتباراً" من عام 2011 كتدفقات مالية غير مشروعة وتنمو بمعدل سنوي 6.5 % وتمثل مانسبته 4% من حجم الناتج المحلي الاجمالي فيها (Kar:2015,5-6).

3-1 الموارد الطبيعية والتدفقات المالية غير المشروعة

تتوفر لدى البلدان النامية فرصة سانحة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مما تملكه من موارد طبيعية مثل النفط والغاز والمعادن ، اذ يمكن ان تساعد العوائد المالية الضخمة من هذه الموارد في تنفيذ برامج التنمية والاستثمار وخلق فرص العمل وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوب . الا ان اغلب تجارب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (ولا سيما الغنية بموارد الطاقة الأحفورية) تشير الى ان ثروة هذه الموارد قد تكون نقمة وليست نعمة دائماً". فطيلة العقود المنصرمة كان النمو الاقتصادي الذي حققته البلدان الغنية في الموارد الطبيعية اقل في المتوسط مما تحقق في البلدان الفقيرة بالموارد الطبيعية (ارزقي،2013: 26) وتحصل الحكومات في المتوسط ما بين نصف وثلثي ايرادات الصناعة الاستخراجية ولربما اقل من ذلك لعدم توفر الكفاءة في انظمة تحصيل الايرادات الحكومية (دانيال:2013، 22) ، ولعل احد التفسيرات لهذه الظاهرة هو الفساد المستشري في النخب السياسية ونخب الادارة العامة، اذ ان بلدان تمتلك ثروة هائلة من الموارد

- الطبيعية مثل روسيا والمكسيك وماليزيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا والبرازيل واندونيسيا كانت ضمن قائمة اكبر عشر مصادر للتدفقات المالية غير المشروعة (Kar,2015: 8).
- ان وجود التدفقات المالية غير الشرعية قد تكون في جميع قطاعات الاقتصاد الا انها تتفاقم بشكل حاد في قطاع الموارد الاستخراجية والطبيعية. ويرجع ذلك لعدة عوامل منها (Kapoor: 2011,6).
1. عادة ما تكون هذه الموارد مملوكة من قبل القطاع العام وبالتالي فانه ليس هناك فرد او منظمة تضمن ادارة هذه الموارد بشكل صحيح.
 2. الموارد الطبيعية والاستخراجية لديها القدرة على توليد مبالغ ضخمة من الايرادات والتدفقات النقدية وهذا يجعلها عرضة لإساءة الاستغلال من جانب السلطات الفاسدة التي تصدر التراخيص والامتيازات والحقوق الممنوحة مقابل الرشاوى والعمولات التي تقدمها الشركات الكبرى.
 3. المواقع الجغرافية لمواقع انتاج الموارد الطبيعية عادة" ما تكون بعيدة عن مراكز المدن الامر الذي يجعلها بعيدة عن مراقبة اجهزة الشرطة.
 4. سوء الابلاغ وانعدام الشفافية عن كمية ونوعية الموارد الطبيعية المنتجة والمصدرة يسمح بتهرب الاموال بسهولة.
 5. حكومات البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تفضل تمويل النفقات العامة من عوائد الموارد الطبيعية دون فرض الضرائب وهو امر يقلل الحوافز لدى المواطنين على مراقبة ومحاسبة الحكومة من جهة كما أن الحكومة يكون لديها حافز اقل لتلبية ورعاية احتياجات مواطنيها من جهة اخرى .

4-1 اثار التدفقات غير المشروعة

احد اهم الثار السلبية للتدفقات المالية غير المشروعة سيزيد اتساع عجز التمويل الذي تعاني منه البلدان النامية ،اذ انها غير قادرة على حشد ما يكفي من راس المال للاستثمار المحلي لضمان نمو اقتصادي قوي طويل الاجل .وصناديق الاستثمار العامة فيها نادرة ولا تستطيع تمويل تدابير البنية التحتية والسياسة الاجتماعية للتخفيف من الفقر . وسيزيد من اعتماد البلدان النامية على الخارج والوقوع في فخ القروض الخارجية والمساعدات الاجنبية والموافقة على الشروط السياسية الضمنية والصريحة. فالبلدان النامية يمكنها ان تحقق ما متوسطه 3% زيادة لما تحققة من النمو الاقتصادي وقد تزداد هذه النسبة لتصل الى 3.9 % في البلدان النفطية فيما لو توقفت التدفقات المالية غير الشرعية (Herkenrath:2014,8).

كما تحرم التدفقات المالية غير المشروعة الحكومات من الموارد المطلوبة للقيام بواجباتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الصحة والتعليم و الحماية الاجتماعية والمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي...الخ.

فضلاً عن ان التدفقات المالية غير المشروعة من قبل الشركات والافراد ذوي الارصدة المالية الضخمة تؤدي الى اجبار الحكومات على تدبير ايرادات من مصادر اخرى عن طريق الضرائب التنزلية التي تحد من تأثير برامج اعادة الثروة لان الامر ينتهي الى ان تمول هذه البرامج من الفقراء انفسهم بدلاً" من ان يستفيدوا منها . الامر الذي يقوض مبدأ المساواة وعدم التمييز واستمرار تفاقم انعدام المساواة تفيد الاغنياء على حساب الفقراء (الامم المتحدة:2016، 10-11).

وأخيراً فان التدفقات المالية غير المشروعة تجعل الفقراء هم الضحايا والاكثر المتضررين حيث تحول الموارد التي كان من الممكن استخدامها في تنفيذ برامج الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الى وجهات اخرى (UNECA:2014,3).

5-1 العوامل المحددة للتدفقات المالية غير المشروعة

- تختلف العوامل المحددة للتدفقات المالية غير المشروعة من بلد الى اخر ومن مدة زمنية الى اخرى وقد تكون مرتبطة بتدفقات رأس المال المشروعة عندما يكون الدافع منها تنويع المحفظة المالية ، وفي احيان اخرى مرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة عندما يكون الدافع الحاجة الى التهرب من التنظيم والتحقيق في مصادر الاموال وعموماً يمكن تحديد اهم العوامل الاساسية في تعرض البلدان الى التدفقات المالية غير المشروعة بأربعة فئات رئيسية وهي (UNDP:2014,4-5) و (UNDP:2011,20-23) :-
1. سمات وطبيعة الهيكل لاقصادي للبلاد وتتمثل في وفرة الموارد الطبيعية بجانب الافتتاح التجاري وفي ظل ضعف الادارة والتنظيم وعدم القدرة على ادارة هذه الموارد الامر يزيد الذي من فرص الاختلاس والرشوة وتزييف الفواتير.
 2. عوامل الاقتصاد الكلي والسياسة الاقتصادية مثل معدلات التضخم العالية والمتغيرة والعجز في الموازنة العامة وفرض الضرائب فضلاً عن انفتاح حساب راس المال كلها عوامل تثبط الاستثمار المحلي ويمكن ان تحفز التدفقات المالية غير المشروعة .
 3. العوامل المؤثرة على مخاطر وعوائد الاستثمار الخاص وتشمل فوارق اسعار الفائدة الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية وجودة البنية التحتية ورأس المال البشري فضلاً عن بيئة الاعمال ،جميع هذه العوامل تؤثر على تكاليف التجارة والانتاج ومن ثم على عوائد استثمار القطاع الخاص وعلى قرار الاستثمار محلياً" او الاستثمار في الخارج ومن ثم التدفقات المالية غير المشروعة.

4. عوامل السياسة والحكم أذ ان عدم الاستقرار السياسي يثير مخاطر الخوف من خسارة الثروات الخاصة من خلال المصادرة او تدمير الممتلكات جراء العنف والصراعات المحلية كما ان سوء الادارة والحكم يسهل السرقة والاختلاس والفساد وتهريب السلع والاموال عبر الحدود ولذا فان ضعف الادارة والحكم وعدم الاستقرار السياسي كلها عوامل تحفز على التدفقات المالية غير المشروعة.

ولكن دون تسهيلات البلدان الاخرى(خاصة البلدان المتقدمة) والحوافز التي توفرها للتدفقات الرأسمالية لا يمكن لظاهرة التدفقات المالية غير المشروعة ان تستمر ،اذ ان توفر الفاسدين وجيوش المحامين والمحاسبين الذين يقومون بتصميم استراتيجيات التخطيط وتحويل التسعير وعمليات دمج وانشاء الشركات الوهمية فضلاً عن المراكز المالية منخفضة الضريبة او الملاذات الضريبية والسرية المصرفية .وهذا ما يفسره وجود 90 من الملاذات الضريبية حول العالم في الوقت الحاضر بعد ان كان عددها 10 فقط في بداية سبعينيات القرن الماضي (Henry:2016,1). واشرنا سابقاً" تختبئ في هذه الملاذات ما بين 24-36 ترليون دولار تخص الاغنياء سواء كانت قانونية ام غير قانونية فقد مرت او جرى التعامل بها في النظم المصرفية الغربية ،وهذا ما يفسره هيمنة مدينة لندن وحدها على 11% من الخدمات المصرفية في العالم (كوشران: 2015 ، 3).

2. مزاد العملة

يعد مزاد العملة سوق النقد الاجنبي الرئيس في العراق الذي يتحدد فيه سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي ومن ثم باقي العملات الاخرى وكما معلوم ان مزاد العملة بدأ العمل به في 4 /10 /2003 وحتى وقتنا الحاضر. ويهدف البنك المركزي العراقي الى السيطرة على عرض الدينار العراقي والسيولة المحلية لكي يحد من التضخم كون المستوى العام للأسعار في العراق يرتبط بشكل مباشر بسعر صرف الدينار ويحقق مزاد العملة مجموعة من الاهداف نذكر منها(عبد النبي: بلا، 6):-

1. اداة تدخل مباشر لتحقيق استقرار سعر صرف الدينار.
 2. وسيلة لتطبيق الادوات غير المباشرة في ادارة السيولة في الاقتصاد العراقي والسيطرة على مستوياتها.
 3. توحيد اسعار صرف الدينار بعد ان كانت 17 سعر صرف رسمي وموازي قبل عام 2003.
 4. توفير النقد الاجنبي للمصارف المحلية كي تستطيع فتح الاعتمادات وخطابات الضمان والتحويل الخارجي.
- أن البنك المركزي يقوم بنوعين من مبيعات الدولار في المزاد العملة، الاول الحوالات الى الخارج لتمويل استيرادات القطاع الخاص. اما الثاني البيع النقدي وهو لتلبية طلب العراقيين على الدولار لاغراض السياحة والسفر للعلاج والدراسة.

ويبين جدول (1) ان البنك المركزي العراقي باع في مزاد العملة ما بين عام 2007 و 2015 قرابة 350 مليار دولار منها 296.5 مليار دولار كحوالات للخارج اي ما نسبته 85 % ، والباقي(53 مليار دولار) تم بيعه ك نقد للمصارف وشركات التحويل المالي .

جدول (1)

مبيعات البنك المركزي في مزاد العملة (مليون دولار)

السنة	مبيعات		حوالات		نقد
	قيمة	%	قيمة	%	
2007	15980	81.2	12982	2998	18.8
2008	25869	78.5	20302	5567	21.5
2009	33992	86.6	29422	4570	13.4
2010	36171	93.9	33978	2193	6.1
2011	39798	96.3	38339	1459	3.7
2012	48649	92.5	44985	3664	7.5
2013	53231	77	41005	12226	23
2014	51728	71.8	37165	14563	28.2
2015	44404	86.3	38315	5989	13.5
مجموع	349822	84.8	296493	53229	15.2

المصدر:

- البنك المركزي العراقي: المديرية العامة للأحصاء وللابحاث: النشرة الاحصائية السنوية ، السنوات 2010-2015.
- النسب احتسبت من قبل الباحث.

3. التدفقات المالية غير المشروعة عبر مزااد العملة

سنقوم بحساب التدفقات المالية غير المشروعة في العراق (التهرب) عبر نافذة مزااد العملة من خلال ثلاثة اساليب وهي الفواتير المزيفة والفواتير الوهمية والتهرب النقدي .

1-3 فواتير الاستيرادات المزيفة

تتم عملية تهريب الاموال من خلال تزييف فواتير الاستيرادات عن طريق رفع قيم تلك الفواتير باعلى من قيمتها الحقيقية التي يدفعوها في الخارج. وتقوم عملية حساب تزييف فواتير الاستيرادات في العراق من خلال المقارنة بين قيم الاستيرادات من السلع والخدمات (سيف) التي ينشرها البنك المركزي العراقي في احصائيات ميزان المدفوعات العراقي وبين قيم اجمالي الاستيرادات من السلع والخدمات (سيف) والتي يحسبها صندوق النقد الدولي اعتماداً على مصادر البلدان الاخرى التي يستورد منها العراق وينشرها الصندوق في قاعدة بيانات اتجاهات التجارة الخارجية. تشير بيانات جدول (2) الى اجمالي استيرادات العراق (سيف) والتي سجلها ونشرها البنك المركزي العراقي في ميزان المدفوعات العراقي قد بلغت اكثر من 356.3 مليار دولار امريكي خلال السنوات 2007 الى 2015 . بينما تشير قاعدة بيانات اتجاهات التجارة الخارجية في صندوق النقد الدولي الى أن اجمالي الاستيرادات العراقية (سيف) كانت 281.7 للمدة نفسها .

وهذا يعني ان الفرق بينهما يبلغ اكثر من 77.5 مليار دولار وهو مايمثل التدفقات المالية غير المشروعة باستخدام تزييف فواتير الاستيرادات وهي تمثل 21.6% من قيم فواتير الاستيرادات التي يقوم البنك المركزي ببيع النقد الاجنبي على اساسها ،كما وتمثل اكثر من 26% من مبيعات الحوالات في المزااد لنفس الفترة المذكورة انفاً.

جدول (2)

تزييف فواتير الاستيرادات (سيف) في العراق (مليون دولار)، %

السنة	استيرادات العراق (سيف) (قاعدة بيانات) I.M.F (1)	استيرادات العراق (سيف) بيانات البنك المركزي العراقي (2)	الفرق بين العمود (1) و(2)	الفرق الى الاستيرادات %	حوالات مزااد العملة	الفرق الى الحوالات %
2007	15,255	19556	4,301	22.0	12982	33.1
2008	21,955	35012	13,057	37.3	20302	64.3
2009	25,794	41512	15,718	37.9	29422	53.4
2010	30,307	43915	13,608	31.0	33978	40.0
2011	38,381	47803	9,422	19.7	38339	24.6
2012	46,791	59006	12,215	20.7	44985	27.2
2013	52,481	59349	6,869	11.6	41005	16.8
2014	50,796	53177	2,381	4.5	37165	6.4
مجموع	281,759	359,329	77,570	21.6	296493	26.2

المصدر:

- البنك المركزي العراقي :المديرية العامة للأحصاء والابحاث :النشرة الاحصائية السنوية للسنوات 2010-2015 .
- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي اتجاهات التجارة الخارجية للسنوات 2007-2014 .

2-3 فواتير الاستيرادات الوهمية

يقوم البنك المركزي العراقي بتحويلات لاطراف خارجية اعتماداً على طلبات المصارف وشركات التحويل المالي المحلية المسموح لها المشاركة في مزااد العملة، وذلك لكي يتم تغطية طلبات زبائنها من التجار ومؤسسات استيرادات القطاع الخاص ووفق الضوابط التي يعمل بها البنك المركزي لتغطية الطلبات على النقد الاجنبي لاستيرادات القطاع الخاص .

ولكن عند مقارنة قيم مبيعات البنك المركزي كحوالات خارجية في مزااد العملة وقيم اجمالي استيرادات القطاع الخاص (سيف) التي يسجلها البنك المركزي في ميزان المدفوعات العراقي نرى هناك فرقاً واضحاً وهو ما يمثل التدفقات المالية غير المشروعة بواسطة الفواتير الوهمية والتي على ضوءها قام البنك المركزي بتحويل النقد الاجنبي الى الخارج على انها لتغطية استيرادات القطاع الخاص.

وتوضح بيانات جدول (3) ان اجمالي قيم استيرادات القطاع الخاص (سيف) قد بلغت 263.2 مليار دولار للسنوات 2007 الى 2015 بينما اجمالي الحوالات التي قام بها البنك المركزي لحساب المصارف وشركات التحويل المالي بلغ 296.5 مليار دولار للمدة نفسها.والفرق بين القيمتين والبالغ اكثر من 32.2 مليار دولاروهي تمثل اكثر من 11% من اجمالي الحوالات التي قام بها البنك المركزي العراقي للمدة المذكورة انفاً.

3-3 البيع النقدي

يبيع البنك المركزي الدولارات بشكل نقدي للمصارف المحلية وشركات التحويل المالي المحلية لتغطية نفقات سفر العراقيين للعلاج او السياحة في الخارج والبالغة عشرة الاف دولار لكل مسافر . بيد عند التطبيق تكرر اسماء المواطنين الذين يرومون السفر والعلاج ولجوزات السفر نفسها وارقامها وقد تكررت الاسماء نفسها في شركات الصيرفة ودون ملاحظة ذلك من قبل البنك المركزي (محمد :2013،125) . أن استخدام جواز السفر نفسه مرتين

ومن قبل مصرفين او شركتي تحويل مالي فقط هذا يعني ان 75% من البيع النقدي في مزاد العملة يستخدم كتدفقات مالية غير مشروعة ، ولكي نكون اكثر تحفظا" ودقة نفترض ان 40% من اجمالي البيع النقدي للدولار الذي يتم في مزاد العملة ليس لتلبية طلب العراقيين لاغراض السفر للعلاج والسياحة انما هو يستغل ايضا لتهرب النقد الاجنبي الى خارج العراق.

ويبين جدول (3) ان البنك المركزي باع في مزاد العملة بين عام 2007 و 2015 اكثر من 53.2 مليار دولار كنفد لتلبية الطلب على العملة الاجنبية لاغراض السفر والعلاج للعراقيين ، ومن ثم فان نسبة 40% المفترضة للتهرب تعادل 21.3 مليار دولار.

جدول (3)

فواتير الاستيرادات الوهمية واجمالي التدفقات المالية غير المشروعة في العراق مليون دولار

السنة	اجمالي استيراد القطاع الخاص	الفواتير الوهمية (فرق بين الحولات واستيراد خاص)	% من الحولات	تهريب نقد (40% من البيع النقدي)	مجموع التدفقات المالية غير المشروعة	نسبة مجموع التدفقات من اجمالي مبيعات المزداد %
2007	10180	2802	21.6	1,199.2	8,302	52.0
2008	19752	550	2.7	2,226.8	15,834	61.2
2009	27303	2119	7.2	1,828.0	19,665	57.9
2010	32674	1304	3.8	877.2	15,789	43.7
2011	34877	3462	9.0	583.6	13,467	33.8
2012	37575	7410	16.5	1,465.6	21,091	43.4
2013	37793	3212	7.8	4,890.4	14,971	28.1
2014	32931	4235	11.4	5,825.2	12,441	24.1
2015	30148	8168	21.3	2,395.6	10,563	23.8
مجموع	263231	33262	11.2	21,291.6	132,124	37.8

المصدر:

- البنك المركزي العراقي: المديرية العامة للأحصاء والابحاث: النشرة الاحصائية السنوية للسنوات 2010-2015.
- احتسب من قبل الباحث.

4. خسائر التدفقات المالية غير المشروعة في العراق

سنقوم بحساب ثلاثة انواع من الخسائر التي يتعرض لها العراق بسبب التدفقات المالية غير المشروعة في العراق وكما يأتي :-

4-1 خسارة التدفقات المالية غير المشروعة

خسارة تلك التدفقات باعتبارها تمثل اموالا" او اصولا" تخص العراقيين تتدفق الى الخارج وعلى الارجح انها لن تعود ولن يجني العراق منها اي عوائد تذكر. علاوة عن كونها تمثل اهم مصادر التمويل للاستثمار المحلي من اجل التنمية وتحقيق الزيادة في معدل نمو الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد العراقي وتحقيق معدلات اعلى من التوظيف ومحاربة البطالة فضلاً عن تحقيق الرفاهة ومستوى افضل من المعيشة في العراق.

وتشير بيانات جدول (3) الى ان اجمالي التدفقات المالية غير المشروعة قد تجاوزت 132 مليار دولار امريكي من عام 2007 ولغاية عام 2015 وهي تمثل قرابة 38% من اجمالي مبيعات البنك المركزي العراقي من النقد الاجنبي في مزاد العملة والبالغة 349.8 مليار دولار للفترة نفسها اي ان العراق خسر بالمتوسط اكثر من 14.6 مليار دولار سنوياً".

4-2 خسارة عوائد التدفقات المالية غير المشروعة

الاموال التي تتدفق الى الخارج وبطرق غير شرعية لاي معنى انها اموال عقيمة بل انها ستولد عوائد سنوية وتلك العوائد ستولد عوائد وهكذا الامر الذي يعني ان العراق لا يخسر التدفقات المالية غير المشروعة فقط بل سوف يخسر العوائد السنوية لتلك التدفقات فيما لو بقيت في العراق وتم اضافتها في الاستثمار المحلي.

وبافتراض ان التدفقات المالية غير المشروعة الى خارج العراق سوف تحقق معدل عائد مقداره 5% سنوياً (فيما لو بقيت في العراق ولم تخرج) وهو معدل معتدل نسبياً . وبحساب خسارة العراق من عوائد التدفقات المالية غير المشروعة من خلال عملية ضرب قيمة تلك التدفقات لكل سنة في معدل العائد المقترض (5%) وبشكل مستمر من عام 2007 ولغاية 2015 . ثم ضرب ناتج العائد ايضا في (5%) باعتبار ان العائد سيولد عائد وهكذا. فمثلا في عام 2007 كانت التدفقات غير المشروعة للخارج بلغت 8.3 مليار دولار سوف يكون العائد بعد عام اي في 2008 (8.3 * 5% = 0.415 مليار دولار) وفي عام 2009 ستكون خسارة عائد تدفقات 2008 مضروبة في 5% (15.8 * 5% = 0.79) زاندا" تدفقات 2007 مضروبة في 5% (8.3 * 5% = 0.415) زاندا عائد تدفقات 2007 مضروبة في 5% (0.415 * 5% = 0.02) وهكذا يصبح خسارة العوائد في عام 2009 تساوي (0.79 + 0.415 + 0.02 = 1.23 مليار) وهكذا نستمر في الحساب حتى 2015 .

ويبين جدول (4) خسارة العراق من العوائد من التدفقات المالية غير المشروعة فيما لو تم استثمارها في العراق وبافتراض عائد سنوي مقداره 5% ، وتشير بيانات هذا الجدول الى ان العراق قد خسر قرابة 30 مليار دولار كعوائد لتلك التدفقات خلال تسع سنوات فترة البحث وهي مستمرة بالتزايد . الامر الذي يعني ان العراق وخلال تسع سنين فقط

قد خسر ما يقارب 162 مليار دولار امريكي (كمتوسط 18 مليار في كل عام) كتدفقات مالية غير مشروعة والعوائد على تلك التدفقات والتي كان من الممكن ان يجنيها العراق .

3-4 خسارة الإيرادات الضريبية

تمثل التدفقات المالية غير المشروعة وعوائدها السنوية دخول لافراد او شركات ومن ثم وحسب القانون العراقي سوف يترتب عليها ضرائب يجب ان تدفع للحكومة العراقية لتمويل نفقاتها. ولو احتسبنا فقط إيرادات ضريبة الدخل على هذه التدفقات والبالغة 15% حسب قانون ضريبة الدخل في العراق فان الحكومة العراقية وخلال تسع سنوات قد خسرت قرابة 25 مليار دولار كإيرادات ضريبية كان من الممكن ان تحصل عليها فيما لو استثمرت التدفقات المالية غير المشروعة في العراق ولم تذهب الى خارج البلاد (انظر جدول 4) .

علما ان هناك إيراد اخرى لم نحسبها قد تخسرها الحكومة العراقية والمتمثلة في إيرادات الرسوم مثل رسوم تسجيل الشركات ورسوم التسجيل العقاري، فهذه التدفقات لو لم تخرج من العراق فإنه يمكن استثمارها في انشاء شركات او شراء عقارات.. الخ.

جدول (4)

اجمالي خسائر العراق من التدفقات المالية غير المشروعة مليون دولار

السنة	اجمالي التدفقات المالية غير المشروعة	خسارة عوائد التدفقات المالية غير المشروعة	مجموع التدفقات المالية غير المشروعة وعوائدها	الخسائر الضريبية	اجمالي خسائر العراق من التدفقات المالية غير المشروعة
2007	8,302	0	8302	1,245	9,548
2008	15,834	415	16249	2,437	18,686
2009	19,665	1228	20893	3,134	24,027
2010	15,789	2272	18062	2,709	20,771
2011	13,467	3176	16643	2,496	19,139
2012	21,091	4008	25098	3,765	28,863
2013	14,971	5263	20233	3,035	23,268
2014	12,441	6274	18715	2,807	21,522
2015	10,563	7210	17773	2,666	20,439
مجموع	132,124	29846	161969	24,295	186,265

المصدر:

- احتسب من قبل الباحث.

5. حجم التدفقات المالية غير المشروعة في الاقتصاد العراقي

عند جمع انواع الخسائر الثلاث التي مرت نتيجة التدفقات المالية غير المشروعة نجد ان العراق قد تعرض لخسارة وفقدان من امواله مبالغ طائلة قدرت باكثر من 186 مليار دولار امريكي، اي بالمتوسط باكثر من 20.6 مليار دولار سنوياً من العام 2007 ولغاية 2015 والتي ماكانت تحدث لو لا الفساد المالي والاداري.

جدول (5)

نسبة التدفقات المالية غير المشروعة الى الناتج المحلي الاجمالي والصادرات العراقية

مليون دولار %

السنة	اجمالي خسائر التدفقات المالية غير المشروعة	اجمالي صادرات العراق	% من الصادرات	الناتج المحلي الاجمالي	% من الناتج المحلي الاجمالي
2007	9,548	39,587	24.1	88,038	10.8
2008	18,686	63,726	29.3	130,204	14.4
2009	24,027	39,430	60.9	111,300	21.6
2010	20,771	51,764	40.1	142,815	14.5
2011	19,139	79,681	24.0	185,750	10.3
2012	28,863	94,209	30.6	218032	13.2
2013	23,268	89,768	25.9	234637	10
2014	21,522	83,981	25.6	*222041	9.7
2015	20,439	43,442	47.0	*164421	12.4

المصدر:

- الناتج المحلي الاجمالي والصادرات:
- البنك المركزي العراقي: المديرية العامة للأحصاء والابحاث: النشرة الاحصائية السنوية للسنوات 2010 - 2015 .
- اجمالي خسائر التدفقات المالية غير المشروعة: جدول رقم 5 .
- النسب: احتسبت من قبل الباحث.
- * تقديرات اولية.

أذ تشير منظمة الشفافية الدولية ان العراق يحتل المرتبة 161 من 167 دولة في القائمة الخاصة بمؤشر مدركات الفساد في عام 2015 (Transparenc International : 1،2015). ولكي نوضح ماذا تعني هذه الخسائر وحجمها واهميتها في الاقتصاد العراقي قمنا بمقارنتها بحجم الصادرات والناتج المحلي الاجمالي العراقي ليتضح وحسب بيانات جدول 5 ان حجم خسارة العراق الاجمالية نتيجة التدفقات المالية غير المشروعة تفوق نسبة 10% سنويا" (وقد وصلت حتى 21% في عام 2009) من حجم التاج المحلي الاجمالي فيه. وهذه النسب هي اعلى من مثيلاتها في البلدان النامية للفترة 2004 ولغاية 2013 (Kar:2015,12) وهي فترة قريبة من فترة البحث. اما على مستوى الصادرات فقد كانت اجمالي الخسائر من الاموال المنهوبة من العراق نتيجة التدفقات المالية غير المشروعة فهي تمثل اكثر من ربع الصادرات العراقية وقد وصلت حتى اكثر من 60 % في عام 2009.

الاستنتاجات :

- استناداً على ما مر في متن البحث نستطيع ان نرد الفقرات الاتية:-
1. على الرغم من صعوبة تقدير حجم التدفقات المالية غير المشروعة الا انه من الواضح تعرض العراق الى عملية نهب ونزيف كبيرة في ثرواته ولربما قد تكون ممنهجة من خلال تهريب الاموال خارج العراق وهي نتيجة منطوقية لما يعانيه من فساد مالي واداري.
 2. ضخامة التدفقات المالية غير المشروعة والتي تمر عبر بوابة مبيعات البنك المركزي العراقي من النقد الاجنبي في مزاد العملة ، تؤشركذلك الى وجود طرق اخرى من التدفقات المالية غير المشروعة وبمستويات عالية مثل تهريب النقد الاجنبي بالحقائب او عبر عمليات المقاصة التي تجريها مكاتب التحويل المالي وشركات الصيرفة غير المجازة من قبل البنك المركزي .
 3. يعد مزاد العملة نافذة اساسية للتدفقات المالية غير المشروعة في العراق اذ تم من خلاله تهريب اكثر من 132 مليار دولار ، اي مايعادل 37.8% من اجمالي مبيعات البنك المركزي العراقي من النقد الاجنبي والبالغة 350 مليار دولار خلال السنوات 2007-2013 .

التوصيات :

- استناداً الى ما ورد في البحث والاستنتاجات التي توصل اليها يوصى بالاتي:-
1. اعادة النظر من قبل البنك المركزي العراقي في الية وضوابط بيع النقد الاجنبي في مزاد العملة .
 2. تفعيل التنسيق بين البنك المركزي والوزارات والجهات الحكومية الاخرى ذات العلاقة لتوفير البيانات والمعلومات من اجل الحد او التقليل مامكن من فواتير الاستيرادات المزيفة والوهمية .
 3. تشديد الرقابة والضوابط على المصارف وشركات التحويل المالي المشاركة في مزاد العملة في عملية تحويل الاموال لزيانها فضلاً عن تشديد العقوبات الرادعة لمخالفة التعليمات والضوابط.
 4. رفع مستوى التنسيق مع الجهات العالمية ذات العلاقة لتتابع ومعرفة حقيقة الجهات الخارجية التي يقوم البنك المركزي بتحويل الاموال اليها بناءاً على طلب المصارف وشركات التحويل المالي.

المصادر :

أولاً : مصادر باللغة العربية

1. ارزقي، رابح واخرون: مخاطر هروب رأس المال مجلة التمويل والتنمية: (واشنطن العاصمة ، صندوق النقد الدولي) مجلد 50 العدد 3 ص26-28.
2. الامم المتحدة 2016 : التدفقات المالية غير المشروعة وحقوق الانسان وخطة التنمية 2030 (نيويورك، الامم المتحدة).
3. الأونكتاد 2014 :تقرير التجارة والتنمية 2014 (نيويورك، الامم المتحدة).
4. دانيال، فليب واخرون 2013 :استخراج ايرادات الموارد ، مجلة التمويل والتنمية: (واشنطن العاصمة ، صندوق النقد الدولي) مجلد 50 عدد 3 ص19-22.
5. عبد النبي ،وليد عيدي: مزاد العملة الاجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي (بغداد، البنك المركزي العراقي). متاح على :

<https://www.cbi.iq/documents/waleed.pdf>

6. لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (2014) UNECA: منتدى التنمية الافريقي التاسع :التدفقات المالية غير المشروعة ورقة المسائل المطروحة.(مراكش، UNECA) (متاح على

http://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/ADF/ADF9/adf_ix-issues_paper_2-illicit_financial_flows-arb.pdf

7. كوشران ، بول 2015: معالجة التدفقات المالية غير المشروعة وهروب راس المال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. متاح على

<http://khamsoon.com/publications/files/1430482457pdf1KHAMSOONPOLICYPAULKOCHRANARABIC.pdf>

8. محمد، فلاح حسن : دور الرقابة المالية في منع ظاهرة تهريب العملة الاجنبية (بيع العملة في البنك المركزي العراقي نموذجا") مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ،(بغداد،هيئة النزاهة العراقية)السنة الرابعة العدد السادس بغداد 2013 ص 111-133. متاح على :

<http://www.nazaha.iq/images/nazaha-mag/r06/pdf/p06.pdf>

ثانياً : المصادر باللغة الانكليزية

9. Henry ,James S.: Taxing Tax Havens How to Respond to the Panama Papers. available at : www.foreignaffairs.com/articles/panama/2016-04-12/taxing-tax-havens
10. Herkenrath,Marc 2014:Illicit Financial Flows and their Developmental Impacts : An Overview , international development policy 5.3 2014 available at <https://poldev.revues.org/1863>
11. ,Sony 2007 : Illicit Financial Flows and Capital Flight : A Re-Define Briefing Paper . available at <http://re-define.org/sites/default/files/IllicitFinancialFlows-ABriefingPaper.pdf>
12. Kar,Dev and Joseph Spanjers 2015: Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2004-2013(Washington, DC, Global Financial Integrity). available at <http://www.gfintegrity.org/report/illicit-financial-flows-from-developing-countries-2004-2013/>
13. OECD 2014 : Illicit Financial Flow from Developing Countries: Measuring OECD Responses (Pari,OECD). available at https://www.oecd.org/corruption/Illicit_Financial_Flows_from_Developing_Countries.pdf
14. Transparency International 2015 : Corruption Perceptions Index 2015 (Berlin ,Transparency international) available at <https://www.transparency.org/cpi2015/#results-table>
15. UNDP : A Snapshot of Illicit Financial Flows from Eight developing countries: result and issues from investigation(New York, NY,UNDP). Available at: <http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%2520Governance/Anticorruption/Issue%2520Brief%2520A%2520snapshot>
16. UNDP 2011 :Illicit Financial Flows from the Least Developed Countries: 1990-2008 (New York, NY ,UNDP).
17. Word bank 2016 : Illicit Financial Flows (IFFs)(Washington, DC, Word bank) available at <http://www.worldbank.org/en/topic/financialmarketintegrity/brief/illicit-financial-flows-iffs>
18. Word bank a 2016:The Word bank Group's Response to Illicit Financial Flows: A Stocktaking (Washington, DC ,Word bank).available at <http://documents.worldbank.org/curated/en/502341468179035132/pdf/104568-BR-SecM2016-0112-IDA-SecM2016-0071-IFC-SecM2016-00423-MIGA-SecM2016-0044-Box394878B-PUBLIC-disclosed-4-5-16.pdf>

ثالثاً : مصادر البيانات

19. قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي اتجاهات التجارة الخارجية للسنوات 2007-2014 .
20. البنك المركزي العراقي :المديرية العامة للأحصاء والابحاث :النشرة الاحصائية السنوية ،اعداد السنوات 2010 -2015 .

.....
.....
.....